Document: EB 2006/89/R.9
Agenda: 8(a)(ii)
Date: 13 December 2006
Distribution: Restricted
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم

عن الدورة السادسة والأربعين للجنة

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للإحاطة بمجمل القضايا الواردة في هذا التقرير والموافقة على التوصيات الواردة فيه.

تقرير رئيس لجنة التقييم عن الدورة السادسة والأربعين للجنة

1 - انعقدت الدورة السادسة والأربعون للجنة التقييم يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 2006، ونظرت في خمسة بنود على جدول الأعمال وهي: (أ) التقييم على صعيد المؤسسة لسياسة التمويل الريفي للصندوق؛ (ب) تقييم البرنامج القطري لمالي؛ (ج) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2007؛ (د) سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ مع تعليقات مكتب التقييم على وثيقة السياسة، (هـ) تقرير أداء حافظة الصندوق مع تعليقات مكتب التقييم على الوثيقة. وشارك في الدورة جميع أعضاء اللجنة باستثناء نيجيريا. وحضر الدورة أيضا مراقبون عن باكستان ومالي وفنلندا والمملكة المتحدة.

التقييم على صعيد المؤسسة لسياسة التمويل الريفي للصندوق

2 - أثنت اللجنة على مكتب التقييم لجودة التقييم، وعبرت عن موافقتها عموما على مجمل النتائج وعلى الخيارات المطروحة للمستقبل. ومن الناحية الإجرائية، شددت اللجنة على أنها تتمنى أن تتمكن في المستقبل من النظر في نفس الوقت في الاتفاق عند نهاية التقييم الموازي للتقييم لأن الاتفاق يعطي فكرة أوسع عن التزام الأطراف المعنية بتنفيذ توصيات التقييم. ولاحظ مكتب التقييم بهذا الشأن أن الإدارة كانت تود الاطلاع على آراء اللجنة قبل استكمال الاتفاق عند نهاية التقييم نظرا للأبعاد المتصلة بالموارد التي تنطوي عليها نتائج وتوصيات التقييم بالنسبة للصندوق[1].

3 - واتفقت اللجنة على أنه سيكون من المفيد للصندوق أن يحّدث سياسته الخاصة بالتمويل الريفي. وفي هذا الصدد، اعتبرت اللجنة أن تعزيز الشعور بملكية السياسة على نطاق واسع في مرحلة إعدادها هو أمر بالغ الأهمية لنجاح تنفيذها. ولاحظت اللجنة أيضا أن مكتب التقييم سيقوم عام 2007 بتنظيم حلقة عمل تعليمية عن التقييم ستوفر فرصة إضافية لمناقشة بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالتمويل الريفي.

4 - لاحظ المشاركون أن للمجلس دور مركزي ليس في إقرار السياسات المؤسسية فحسب بل في ضمان تنفيذها على نحو المناسب أيضا. وشددت اللجنة، في هذا الصدد، على أهمية قيام الإدارة بتقديم معلومات مستفيضة إلى أعضاء اللجنة عن المقترحات الجديدة لأن ذلك من شأنه أن ييسر عملية دراستها واستعراضها.

5 - وأقرت اللجنة بأن الصندوق هو الجهة الرائدة عالميا في مجال التمويل الريفي من حيث الاستثمارات، وإن لاحظت أن أداء عملياته في حقل التمويل الريفي فيه فسحة للتحسين. وشجعت اللجنة الصندوق على تحديد هدفه الكلي في مجال التمويل الريفي بدقة أكبر، وأكدت على ضرورة مراعاة الخصوصيات القطرية والإقليمية بدقة عند تصميم أنشطة التمويل الريفي التي يساندها الصندوق. وفي الموضوع ذاته، اعتبرت اللجنة أنه من الضروري استنباط أدوات مصممة خصيصا من أجل الوصول إلى مختلف المجموعات الاجتماعية والمجتمعات المحلية. وأخيرا، ونظرا لما للصندوق من دور بارز في التمويل الريفي فقد دعت اللجنة الصندوق إلى تعزيز هدف الترويج للنهج الابتكارية في التمويل الريفي لتتمكن جهات أخرى من تكرارها وتوسيع نطاق تطبيقها.

[1] فيما يخص كل التقييمات الأخرى، سيتاح الاتفاق عند نهاية التقييم لجميع أعضاء اللجنة فور استكماله.

6 - وفي موضوع آخر، اعتبرت اللجنة أن من الضروري للصندوق أن ينخرط في مبادرات للحوار في مجالي استقطاب الدعم والسياسات من أجل تعزيز فرص الاطلاع على المعارف والمعلومات المتصلة بالأسعار والتضخم ومعدلات الفائدة في المناطق الريفية وتيسير فهمها. وطلبت اللجنة إلى الصندوق أيضا أن يفكر في نوع المساهمة التي يمكن أن يقدمها فعليا من خلال توفير التمويل الريفي، لاسيما في الاقتصادات التي تشهد نموا متسارعا بفضل الاستثمارات الخاصة الواسعة الانتشار.

7 - عرض التقييم خيارين رئيسيين بالنسبة للمستقبل. ففي حين رأى بعض أعضاء اللجنة أنه من الأفضل للصندوق أن يتوخى الحذر في توسيع عملياته في مجال التمويل الريفي (الخيار الأول)، فإن معظم الأعضاء وجدوا أنه ينبغي للصندوق أن يمد يد المساعدة إلى أعداد أكبر من فقراء الريف وأن يخصص، في الوقت نفسه، الموارد المناسبة من أجل تعزيز استدامة عمليات التمويل الريفي (الخيار الثاني). ولاحظ بعض المشاركين أن بوسع الصندوق أن ينظر أيضا في خيار يجمع بين الخيارين يتمثل في نهج تدريجي لأنشطته القادمة في مجال التمويل الريفي.

8 - عبرت الإدارة عن اتفاقها مع تعليقات اللجنة وشددت في الوقت ذاته على القيود التي واجهها الصندوق فيما يخص بتوفر الموارد المالية عموما، والموارد البشرية والمهارات خصوصا، مما يشكل عائقا أمام تعزيز نهج الصندوق وعملياته في مجال التمويل الريفي مستقبلا.

تقييم البرنامج القطري لمالي

9 - وجدت اللجنة أن تقرير تقييم البرنامج القطري مثير للاهتمام واتفقت عموما مع الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في الوثيقة. وأحاطت اللجنة أيضا بأن التقييم القطري لمالي أفاد من تعليقات استعراضين خارجيين للأقران فضلا عن استعراض داخلي للأقران ضمن مكتب التقييم[2].

10 - نقل ممثل مالي تعليقات حكومته على تقرير تقييم البرنامج القطري التي كان قد أطلع مكتب التقييم عليها. وشددن في جملة أمور أخرى، على الحاجة إلى تعزيز مشاركة الأطراف ذات المصلحة في عملية التقييم وضرورة الفهم الشامل لاستراتيجيات مالي في مجال تخفيف حدة الفقر، إضافة إلى ضرورة انخراط الحكومة انخراطا شاملا في العملية التي تفضي إلى صياغة الاتفاق عند نهاية التقييم، ولاحظ مكتب التقييم أن الحكومة سبق وزودت الشعبة بتعليقاتها التي أخذ بها مكتب التقييم على النحو المناسب في إعداده للتقرير النهائي عن تقييم البرنامج القطري، عملا بأحكام سياسة التقييم في الصندوق. ولما كانت معظم التعليقات ذات طابع اجتهادي فقد أدرجت في التقرير على شكل ملاحظات مخالفة.

11 - ومن الأمور التي أثارت اهتمام اللجنة سوء الأداء في مجال الرصد والتقييم في حافظة مالي ككل. وأقرت الإدارة، في هذا الصدد، بضرورة العمل على تحسين الرصد والتقييم وشددت، في الوقت نفسه، على التحديات وأبعاد التكاليف المتصلة بهذه الجهود.

[2] (i) السيد مويس منسا، مساعد رئيس الصندوق سابقا لدائرة إدارة البرامج ووزير المالية ووزير التنمية الريفية في بين سابقا. وتقرير السيد منسا المكتوب عن تقرير البرنامج القطري لمالي متاح في مكتب التقييم لمن يطلبه، (ii) السيد هنري فيليب كار، رئيس مجلس المحافظين سابقا ورئيس نادي السهل.

12 - وكما في حالة بعض تقارير تقييم البرامج القطرية الأخرى، فقد أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى توازن أفضل (فيما يخص الجهود والاستثمارات) في البرنامج القطري لمالي في مجال تشكيل رأس المال الاجتماعي من جهة، والإنتاج والأنشطة المدرة للدخل من جهة أخرى.

13 - وبين مكتب التقييم، بناء على طلب اللجنة، أن التوصيات الواردة في تقرير تقييم البرنامج القطري موجهة إلى إدارة الصندوق وحكومة مالي على حد سواء. وأضاف مكتب التقييم أيضا، في هذا الصدد، أن العملية التي ستفضي في الأشهر القادمة إلى إعداد الاتفاق في نهاية التقييم المتصل بتقييم البرنامج القطري ستوفر فرصة لتوضيح أدوار ومسؤوليات الشركاء الرئيسيين في تنفيذ توصيات التقييم.

جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2007

14 - ناقشت اللجنة، حسب العادة واستنادا إلى اقتراح من مكتب التقييم، تواريخ وبنود جداول الأعمال المؤقتة لدوراتها الأربعة المقررة لعام 2007 وأقرتها. وبناء على ذلك، ستناقش اللجنة عام 2007 البنود التالي':

الدورة السابعة والأربعون: يوم الجمعة 13 أبريل/نيسان 2007

(أ) التقييم المرحلي لبرنامج تطوير المشروعات الريفية الفردية الصغيرة في كولومبيا
(ب) تقييم الانجاز لمشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا في الفلبين
(ج) تقييم الانجاز لبرنامج تنمية الري القائم على المشاركة في

الدورة الثامنة والأربعون: يوم الجمعة، 7 سبتمبر/أيلول 2007

(أ) التقييم على صعيد المؤسسة للبرنامج التجريبي للحضور الميداني
(ب) لمحة عامة عن برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2008
(ج) تقرير الرئيس عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وخطة عمل الإدارة، بالاقتران مع تعليقات مكتب التقييم
(د) استراتيجية الصندوق بشأن الابتكار مع تعليقات مكتب التقييم

الدورة التاسعة والأربعون: يوم الأربعاء 10 أكتوبر/تشرين الأول 2007

(أ) برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2008
(ب) التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها

الدورة الخمسون: يوم الجمعة 7 ديسمبر/كانون الأول 2007

(أ) تقييم البرنامج القطري للمغرب
(ب) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق مع تعليقات مكتب التقييم[3]
(ج) تقرير أداء الحافظة مع تعليقات مكتب التقييم[3]

[3] أفادت الإدارة خلال الدورة (انظر الفقرة 19) أنه سيتم بدءا من عام 2007 إصدار وثيقة واحدة شاملة لكل هذه المواضيع.

(د) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2008

15 - رحبت اللجنة، فضلا عن هذا، بدعوة حكومة مالي لها بالسفر إلى مالي في مارس/آذار 2007، في إطار زيارتها الميدانية السنوية، للمشاركة في حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية بشأن تقييم البرنامج القطري لمالي. وستتيح الزيارة الميدانية لأعضاء اللجنة فرصة زيارة عدد من المشاريع التي يمولها الصندوق في البلد.

سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ، مع تعليقات مكتب التقييم عليها

16 - ناقشت اللجنة السياسة المقترحة مع تعليقات مكتب التقييم عليها قبل نظر المجلس التنفيذي فيها في دورته الثامنة والتسعين. وقد أدركت اللجنة أن تطوير وتنفيذ هذه السياسة يشكل خطوة هامة يتخذها الصندوق باتجاه الاقتراب أكثر من الحقائق الميدانية، حيث أن من شأنها أن تسهم في تحقيق أثر أفضل على العمليات التي يمولها الصندوق. وبهذا الصدد، اقترحت اللجنة الحاجة لتوفير قدر أكبر من التواءم والتناسق بين السياسة المقترحة ومبادرات الحضور الميداني الإجمالية.

17 - كذلك فقد لاحظت اللجنة أهمية المزيد من الإيضاح للمفهوم والمهام المتعلقة بتنفيذ أنشطة الدعم. وقد طلبت تطوير خطة تنفيذ مفصلة للسياسة وهو ما أكدت الإدارة على إجرائه قريبا بعد مناقشة المجلس التنفيذي للسياسة. وشعر أعضاء اللجنة أنه من المفيد أن تقدم السياسة المزيد من الإيضاح للانخراط المستمر للمؤسسات المتعاونة (حوالي 25% من عمليات الصندوق في المستقبل) في تنفيذ أنشطة الدعم، خاصة وأن تقييم لجنة التقييم للبرنامج الرائد للإشراف المباشر قد أشار إلى أن إشراف الصندوق المباشر ودعمه للتنفيذ من شأنه أن يؤدي إلى نتائج إنمائية أعظم. علاوة على ذلك، فقد شعرت اللجنة بأنه من المفيد توفير المزيد من التفاصيل عن مضامين هذه السياسة على الموارد المالية والبشرية. وأخيرا، وبهدف تزويد أعضاء المجلس التنفيذي باستعراض عام لتعليقات مكتب التقييم على هذه السياسة والمتاحة الآن فقط باللغتين الأسبانية والإنكليزية، فقد تقرر إرفاقها كملحق بتقرير رئيس لجنة التقييم.

التقرير الخاص بأداء حافظة الصندوق مع تعليقات مكتب التقييم عليه

18 - ناقشت لجنة التقييم تقرير أداء حافظة الصندوق الذي أعدته إدارة الصندوق مع تعليقات مكتب التقييم عليه. وكما حدث في السابق، أبدت اللجنة تقديرها للتفاعل والحوار بين دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم في إعداد هذا التقرير.

19 - وبهذا الصدد، عبرت اللجنة عن تقديرها للنوعية المحسنة إجمالا للتقرير، بما في ذلك التوازن الجيد فيه وشموليته. كما لاحظت أيضا أن هذا التقرير سيدمج عام 2007 مع تقرير الصندوق القادم عن فعاليته الإنمائية.

20 - ومن بين الأمور الأخرى، اتفقت اللجنة على الحاجة لأن يطور الصندوق ذخيرة أكثر صلابة لمشروعاته وبرامجه. كما أكدت على أهمية ضمان ما يلزم في التصميم للقيام بمسوحات خط الأساس في مرحلة مبكرة من دورة حياة المشروعات/البرامج. كذلك لاحظت اللجنة أن دائرة إدارة البرامج سوف تقوم بتقييم ذاتي لأداء الآلية الإقراضية المرنة عام 2007.

21 - وفي موضوع آخر، فقد أبدت اللجنة تقديرها للتحسينات التي طرأت على مجال الاستدامة، ولكنها أكدت على أهمية تكريس المزيد من الجهود الإضافية في هذا المجال المحفوف بالتحديات. وفي حين لاحظت أن خطة عمل الصندوق بشأن التمايز بين الجنسين قد شارفت على نهايتها، فقد دعت الصندوق لأن يضمن النظر أكثر في قضايا تعميم التمايز بين الجنسين والمساواة بينهما في عملياته بشكل عام. وجاءت استجابة إدارة الصندوق على ذلك بالقول إنه وبناء على الانجازات المتحققة في خطة العمل هذه، فإنه يتم تطوير إطار لتعميم قضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق لتنفيذه بدءا من عام 2007.

22 - وقد أبدى بعض أعضاء اللجنة مخاوفهم من التوجه إلى انخفاض بسيط في مستوى الموارد الملتزم بها لأفريقيا في الفترة 2004–2006. وبالنسبة لهذا المظهر الهام، فقد أكدت إدارة الصندوق للجنة، أنه وبما يتماشى مع الالتزام الذي تعهدت فيه أثناء التجديد السابع للموارد، فإن الإدارة ملتزمة بضمان بذل جهد جدي كي تنال أفريقيا نفس مستوى الموارد المتفق عليه في هيئات الصندوق الرئاسية.

قضايا أخرى

23 - قبل اختتام دورتها، عبر رئيس لجنة التقييم عن تقديره العميق للمدير التنفيذي لسويسرا السيد لوثار كفيزل الذي حضر آخر دورة له للجنة التقييم. وإذ عبرت اللجنة له عن خالص التمنيات في جهوده المستقبلية، فقد لحظت على وجه الخصوص مساهماته الممتازة ونهجه البناء خلال عمله الطويل في اللجنة. إضافة إلى ذلك، فقد أعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للعمل الذي قامت به السيدة كارولين هيدر نائبة مدير مكتب التقييم في مكتب التقييم خلال العامين السابقين، وهنأتها على اختيارها لتكون مديرة مكتب التقييم في برنامج الأغذية العالمي، وتمنت لها كل النجاح في عملها.

Document: EC 2006/46/W.P.5
Agenda: 6
Date: 5 December 2006
Distribution: Restricted
Original: English

E

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Enabling the rural poor to overcome poverty

Comments of the Office of Evaluation on the IFAD Policy on Supervision and Implementation Support

Evaluation Committee — Forty-sixth Session
Rome, 8 December 2006

For: **Review**

Note to Evaluation Committee members

This document is submitted for review by the Evaluation Committee.

To make the best use of time available at Evaluation Committee sessions, members are invited to contact the following focal point with any technical questions about this document before the session:

Luciano Lavizzari
Director, Office of Evaluation
telephone: +39 06 5459 2274
e-mail: l.lavizzari@ifad.org

Queries regarding the dispatch of documentation for this session should be addressed to:

Deirdre McGrenra
Governing Bodies Officer
telephone: +39 06 5459 2374
e-mail: d.mcgrenra@ifad.org

Comments of the Office of Evaluation on the IFAD Policy on Supervision and Implementation Support

Background

1. The Office of Evaluation (OE) undertook a corporate level evaluation of the Supervision Modalities in IFAD-supported projects in 2002/3, which was discussed by the Evaluation Committee during its thirty-fifth session[1] in December 2003. Thereafter, OE conducted a corporate level evaluation of the Direct Supervision Pilot Programme (DSPP), which was discussed by the Evaluation Committee at its fortieth session in September 2005 and the Executive Board during its eighty-fifth session[2]. The Board took note of the overall findings and recommendations of the DSPP evaluation and, as the management, endorsed the DSPP evaluation's Agreement at Completion Point (ACP)[3]. A copy of the DSPP executive summary and ACP is attached to this document for ease of reference.

2. In light of the aforementioned and in line with the provisions contained in the terms of reference and rules of procedure of the Evaluation Committee[4], the Committee decided during its 46th session[5] to discuss the IFAD Policy on Supervision and Implementation Support[6] together with OE's comments, before the policy is considered for approval by the Executive Board at the latter's eighty-ninth session in December 2006.

General Comments

3. At the outset, it is worthy to acknowledge that the proposed policy is an important step forward in defining IFAD's overall framework for supervision of fiduciary aspects and implementation support activities. It goes into the right direction by bringing IFAD closer to the field realities and will contribute in achieving better programme implementation and impact.

4. OE appreciates that paragraphs 9-14 of the proposed policy contain a succinct summary of the main findings from the OE evaluations on supervision. Moreover, a number of interactions with the originator of the policy and the Management have been particularly useful for OE to gain a deeper understanding of the specific provisions in the proposed policy document. However, in OE's opinion there are a limited number of areas that require further consideration, which would bring more clarity and ensure a wider impact of the policy.

5. As stated in paragraph 13, the proposed policy addresses two recommendations (namely, the 'Definition of Supervision' and 'Develop a comprehensive Supervision and Implementation Support Policy for IFAD') out of the five contained in the ACP. It states that the remaining three recommendations will be covered by the guidelines on supervision and implementation support or the new operating model. While the table on the next page provides an overview of use of evaluation recommendations contained in the ACP, generally speaking, a wider description of the 'new operating model' would have further facilitated in understanding how

[1] See document EC 2003/35/W.P.2.
[2] See document EB 2005/85/R.9.
[3] See paragraph 15 in the minutes of the meeting of the Executive Board (document EB-2005-85-Minutes/Rev.1).
[4] See paragraph 47 of document EB 2004/83/R.7/Rev. 1.
[5] See Report of the Chairperson of the Evaluation Committee on the 46th session to the 89th session of the Executive Board.
[6] Document EB 2006/89/R.4.

supervision and implementation support fit into and relate to other core aspects (such as field presence or knowledge management) of IFAD's overall development architecture.

The ACP and the Proposed Policy on Supervision and Implementation Support

Recommendation in the ACP		Response by the Policy	OE's comments (see paragraphs)
1.	Develop a comprehensive supervision and implementation support policy for IFAD.	Accomplished: Policy document EB2006/89/R.4 presented to the Executive Board	7 to 11
2.	Definition of Supervision including the: (i) supervision of fiduciary aspects; and (ii) implementation support	Accomplished: Adopted within the proposed policy	6
3.	Include Supervision[7] and Implementation Support in the Framework of the COSOP[8]	Accomplished: Addressed by the Results-Based COSOP, approved by the Board in September 2006[9]	-
4.	Establish a Quality Assurance System for supervision and implementation support activities	To be addressed by the guidelines or under the new operating model[10]	12
5.	Enhance Learning & Knowledge Management around implementation support activities	- ditto -	-

Specific Comments

Definition of supervision

6. In its Section II, the policy makes a very good attempt to adopt a new definition of supervision, in which the concept of *supervision of fiduciary aspects* and *implementation support* are considered as two distinct yet operationally linked components. This is consistent with the ACP, which stated that the term 'supervision' would in the future be used only to mean 'supervision of fiduciary aspects', and that any required changes to the Agreement Establishing IFAD would be duly made. However, as one advances in reading the policy document, the term 'supervision' is used in various places as an overarching concept including both *supervision of fiduciary aspects* and *implementation support*, thus creating ambiguity for the reader[11]. Therefore, in OE's views, it would be beneficial if the distinction is more clearly outlined in the pertinent parts of the policy, but especially in paragraphs 18 and 19, in the third bullet of paragraph 33, as well as in Annex 1 of the policy.

[7] Supervision in this paper refers only to supervision of fiduciary aspects.
[8] Country Strategic Opportunities Paper.
[9] See first paragraph on page 15 of document EB 2006/88/R.4.
[10] As stated in paragraph 13 of the proposed policy.
[11] See, for example, paragraphs 18-19 ('Supervision by IFAD' and 'Supervision by Co-operating Institutions').

Role of co-operating institutions

7. The policy foresees a continued role for co-operating institutions (in 25% of the current IFAD portfolio) in both supervision and implementation support, complemented, as in the past, with additional implementation support provided by IFAD. In light of the decisions enshrined in the ACP, which states that IFAD would be responsible for providing direct implementation support in all new projects and programmes following the approval by the Executive Board of the proposed policy, the rationale for the continued use of co-operating institutions, in particular for implementation support in future operations, is not entirely evident from the proposed policy. Therefore, it would be useful if the policy outlines the reasons for a continued role of co-operating institutions in ongoing projects that have not reached to mid-point in terms of implementation (see next paragraph), as well as for any new projects that IFAD intends to entrust to co-operating institutions.

Retrofitting

8. The ACP states that "*for projects that have not yet reached the mid-term review, IFAD would consider how the projects could take this policy into account*". At the beginning of 2007, there will be more than 100 ongoing IFAD-funded projects and programmes meeting the aforementioned criteria. Therefore, the policy document would benefit from more clarity on how retrofitting will be addressed and within what timeframes. For instance, it is not evident from the document whether concerned ongoing operations currently entrusted to co-operating institutions will be brought under IFAD supervision and implementation support, and what are the potential implications and risks of such a transfer of responsibilities.

IFAD's Direct Involvement

9. The DSPP evaluation found that better results were achieved in those projects where IFAD had a deeper involvement in direct supervision and implementation support. Therefore, in addition to the comments in paragraph 7 above, the policy appears to leave ample room for outsourcing - to co-operating institutions and consultants – of supervision and implementation support activities, potentially limiting the achievement of the ultimate objective of this policy. This being said, however, the DSPP evaluation also found that IFAD's direct involvement costs more than the traditional approach to supervision and implementation support by co-operating institutions. This has been agreed by the Executive Board during its 85th session, and therefore, it would now be useful to determine and agree on the human and financial resource as well as structural implications required to move towards a model which emphasizes IFAD's direct involvement in supervision and especially implementation support activities.

Resource issues

10. The proposed policy entails a broad and fundamental change in the right direction in the way IFAD conducts supervision and implementation support. Given this, the resource and structural implications to the Fund would be better appreciated if the policy provided a succinct overview of the 'as is' and the 'to be' models on supervision and implementation support, including how IFAD intends to move forward from one model to another. In this regard, it would be useful also to clarify what will be required in terms of capacity building, staff skills and competencies, roles and responsibilities of country programme managers and field staff, and so on. It needs be to noted that an attempt has been made in paragraphs 28 to 30 of the policy to provide some information on the human and financial resources, but

a more comprehensive picture would provide for greater understanding and comfort.

11. OE agrees that it is imperative to strengthen IFAD's human resources to successfully implement the policy. On costs, the policy could detail how the increase (4-12%), which might be underestimated given the far-reaching change planned, is determined. The policy could be further strengthen by a comparison between costs of the current and proposed models, and the introduction an expenditure plan including the distinction between one-time investments and recurrent costs to IFAD for implementing the policy.

Quality Assurance

12. The evaluation recommended to strengthen IFAD's overall quality assurance system for supervision and implementation support. As per the ACP[12], the management will provide a report to the Executive Board during its ninetieth session in April 2007 with regard to the implementation of this recommendation in general. However, the policy does not provide details on establishment of a management review committee or the undertaking of six-monthly reviews of supervision and implementation support activities that, as envisaged by the ACP were to be completed by December 2006.

[12] Which states, *inter-alia*, that IFAD should establish a management review committee at PMD level which would meet at least twice a year, and undertake six-monthly reviews at the regional divisional level.